

Distr.: General  
3 February 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والسبعون  
البند 31 من جدول الأعمال  
تقرير لجنة بناء السلام

## تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة عشرة

### أولا - مقدمة

1 - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 180/60 وقرار مجلس الأمن 1645 (2005) اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية لكي تجري مناقشة سنوية تستعرض فيها التقرير. وسيقدّم التقرير أيضاً إلى المجلس، عملاً بقراره 1646 (2005)، ليكون موضوع مناقشة سنوية. ويغطي التقرير الدورة الخامسة عشرة للجنة المعقودة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

2 - وأعد هذا التقرير أيضاً عملاً بقرارات متطابقة بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (قرار الجمعية العامة 262/70 و 201/75 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016) و 2558 (2020))، شجعت فيها اللجنة على النظر في تنوع أساليب عملها بغية تعزيز كفاءتها ومرونتها في دعم بناء السلام والحفاظ عليه ومواصلة تعزيز دورها الاستشاري ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات لدعم توالي زمام الأولويات والجهود على الصعيد الوطني. ومن هذا المنطلق، يعكس هيكل التقرير ويعرض محتواه العمل الذي أنجزته اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في القرارات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه، والأولويات المحددة في تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة عشرة.

### ثانياً - أعمال لجنة بناء السلام

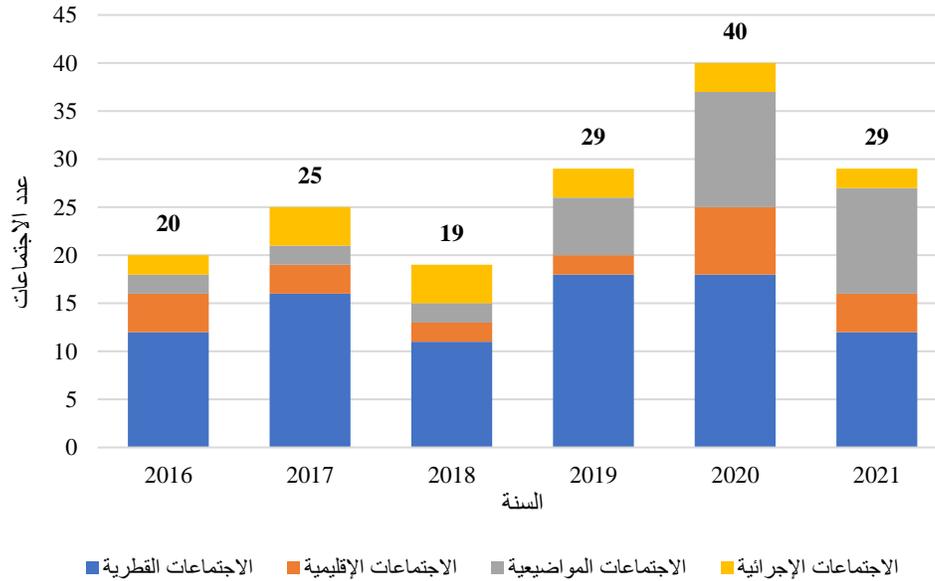
3 - عقدت اللجنة ما مجموعه 29 اجتماعاً (27 اجتماعاً خاصاً ببلدان أو مناطق أو مواضيع بعينها واجتماعان إجرائيان) خلال دورتها الخامسة عشرة. ويتسق هذا العدد مع الاتجاه العام لزيادة أعمال اللجنة منذ اجتماعها الأول في عام 2006، ولا سيما منذ عام 2016، على النحو المبين في الشكل الأول. ونظراً



لاستمرار القيود المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُجريت غالبية أعمال اللجنة في عام 2021 في شكل افتراضي.

الشكل الأول

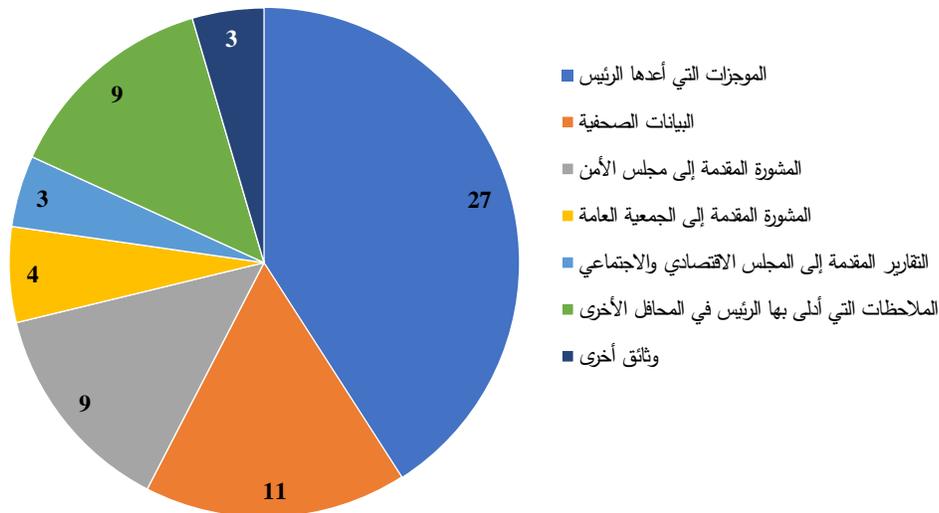
عدد اجتماعات لجنة بناء السلام منذ عام 2016



4 - وفي حين حدث انخفاض في عدد اجتماعات اللجنة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، أصدرت اللجنة ما مجموعه 66 وثيقة ختامية (انظر الشكل الثاني)، وهو ما يمثل زيادة عن السنة السابقة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدد الكلمات والبيانات التي دعي الرئيس إلى إلقائها في المحافل غير التابعة للأمم المتحدة، حيث ارتفع من صفر في عام 2020 إلى تسعة في عام 2021.

الشكل الثاني

وثائق لجنة بناء السلام الختامية في عام 2021

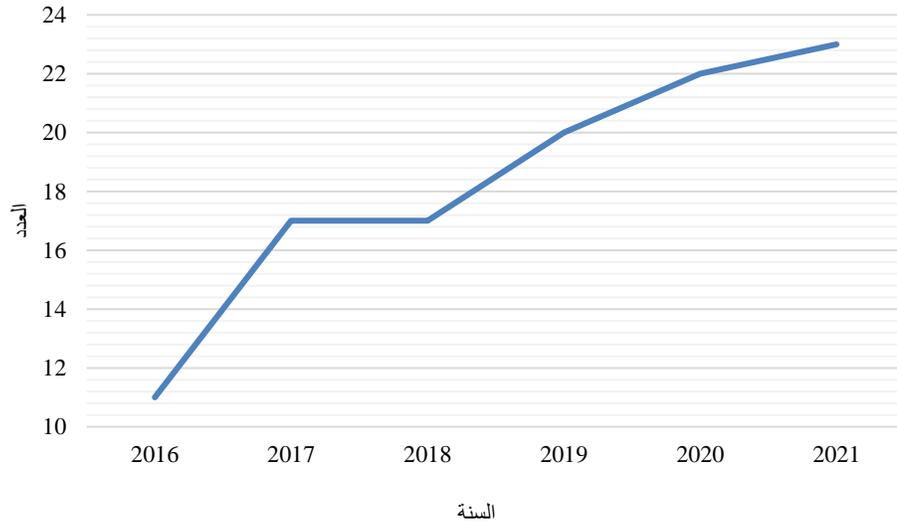


## ألف - الأعمال الخاصة ببلدان ومناطق بعينها

5 - عملت اللجنة على تقديم الدعم في 13 سياقًا منفصلاً خاصاً ببلدان ومناطق بعينها، بما في ذلك عقد اجتماعات لأول مرة بشأن خليج غينيا. وبهذه الإضافة، تكون اللجنة قد عملت مع ما مجموعه 23 من شتى البلدان والمناطق منذ إنشائها (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

### عدد البلدان والمناطق التي عملت مع لجنة بناء السلام منذ عام 2016



6 - وسعت اللجنة إلى دعم أولويات بناء السلام في بوركينا فاسو، مع التركيز على عملية المصالحة الوطنية، وهي أولوية عليا للحكومة بعد انتخابات عام 2020. وأدانت اللجنة الهجمات، وأعربت عن تعازيها، ودعت إلى التضامن الدولي مع شعب بوركينا فاسو بسبب إصدار بيان عقب الهجوم الذي وقع في 5 حزيران/يونيه في منطقة الساحل في البلد وأسفر عن مقتل أكثر من 160 مدنياً، بينهم أطفال.

7 - وفيما يتعلق ببيروني، ركزت اللجنة في عملها على الدعم الدولي المتواصل والمتسق لبناء السلام والتنمية في البلد. وفي 17 آذار/مارس، قدمت حكومة بيروني إحاطة إلى اللجنة بشأن التقدم المحرز في السياسة الداخلية والخارجية للبلد والتزامها بالتنمية المستدامة من أجل مستقبل يسوده السلام والازدهار، بما في ذلك من خلال العمل مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وضم الاجتماع ممثلين عن الأمم المتحدة والبنك الدولي لتقديم معلومات عن دعمهم لبيروني ومناقشة الصلات بين الأدوات التحليلية والاستراتيجية وأدوات التخطيط، بغية تعظيم الأثر والاتساق. وفي 6 تموز/يوليه، عقدت رئاسة تشكيلة بيروني اجتماعاً لحكومة بيروني لتقديم إحاطة بشأن النطاق العام والمبادئ التوجيهية والأهداف فيما يتعلق بالبرنامج الوطني الجديد المعني برسمة السلام، والاستقرار الاجتماعي، وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يهدف إلى تفعيل الأولويات الاستراتيجية للحكومة ويتمشى مع خطة التنمية الوطنية للبلد وأهداف التنمية المستدامة. وتضمن الاجتماع أيضاً مناقشات بشأن كيفية عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة على دعم البرنامج الوطني وتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفاً من الناحية الاقتصادية في البلد، مع إيلاء اهتمام خاص للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، فضلاً عن إعادة إدماج اللاجئين والعائدين

على نحو مستدام. وبناء على عرض الحكومة للبرنامج الوطني على اللجنة في تموز/يوليه، إضافة إلى الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء في اللجنة بإجراء مزيد من المناقشات بشأن دور النساء والشباب، عقدت اللجنة اجتماعاً في 2 تشرين الثاني/نوفمبر ركز على التمكين الاقتصادي للشباب وريادتهم للأعمال في بوروندي، وسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة بطالة الشباب. وأطلع ستة من الشباب والشبان البورونديين اللجنة على التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للشباب، وعلى تجاربهم كرواد أعمال شباب. ورحب أعضاء اللجنة بمساهماتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وشجعوا على دعم إشراك الشباب بصورة مجدية وفعالة ومراعية للتنوع، وكرروا الإشارة إلى أهمية الإدماج لبناء السلام والحفاظ عليه.

8 - وواصلت اللجنة عملها مع جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن أولوياتها الوطنية لبناء السلام، حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات بشأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المبرم في شباط/فبراير 2019، وتعزيز أوجه التآزر بين الاتفاق والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وتعزيز سيادة القانون. كما عملت هذه الاجتماعات على تقديم المشورة الخطية إلى مجلس الأمن، والتي تقدمها اللجنة سنوياً منذ عام 2018. وفي 12 تموز/يوليه، عقد رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى اجتماعاً بشأن آخر تطورات العملية الانتخابية وشدد على إجراء انتخابات محلية تتسم بالمصداقية والشفافية والشمولية، والمقرر إجراؤها في عام 2022، مشيراً إلى أن هذه ستكون لحظة حاسمة بالنسبة لعملية بناء السلام، ولا سيما بالنسبة للمركزية والتماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على الصمود والتنمية المستدامة. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت اللجنة بياناً رحبت فيه بوقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه الرئيس فوستان - أركانج تواديرا في 15 تشرين الأول/أكتوبر، مشيرة إلى أن وقف إطلاق النار تطور هام في تنفيذ الاتفاق وأنه سيوجه جهود السلام والاستقرار في البلد، على النحو المحدد في أولويات خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أيلول/سبتمبر 2021. وأكد البيان كذلك أن المبادرة كانت فرصة جيدة لبدء الحوار الجمهوري المقبل وإجرائه، بأسلوب يتسم بالانفتاح والشفافية ويشمل الجميع، للمساعدة في إعادة بناء البلد على أسس سليمة ومتينة بمشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت اللجنة بحضور رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى لمناقشة الحالة الانتخابية والسياسية وحالة سيادة القانون، وزيادة إثراء المشورة الخطية المقدمة إلى المجلس قبل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ورحبت اللجنة بطلب الحكومة مواصلة العمل، مشيرة إلى الأثر الإيجابي لولاية البعثة الشاملة لعدة ركائز ودورها الاستشاري ودورها في مد الجسور. وأقرت اللجنة بالجهود الشاملة التي تبذلها البعثة في التصدي للتحديات التي تواجه بناء السلام والاستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال، ودعمها للاتفاق السياسي، ودورها في تيسير إتمام الانتخابات الرئاسية والتشريعية، إضافة إلى تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك الآليات القضائية والجنائية وآليات المساءلة. وركزت المشورة الخطية، التي أحيلت إلى المجلس في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، على مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق السياسي، والإعداد للانتخابات المحلية وتنظيمها، وتعزيز سيادة القانون.

9 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة أول اجتماع لها بشأن تشاد، مع التركيز على الانتقال السياسي الجاري، وبمشاركة وفد تشادي برئاسة رئيس الوزراء. وأتاح الاجتماع للحكومة الانتقالية منبرا لتقديم إحاطة عن التقدم المحرز والتحديات المطروحة في تنفيذ خارطة الطريق الانتقالية، وحشد الدعم الدولي. وقدم ممثلون من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبنك الدولي والمجتمع المدني إحاطة إلى اللجنة بشأن

دعمهم للعملية الانتقالية في البلد. وانضم شركاء آخرون، من بينهم مانحون غير تقليديين، وبنك التنمية الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، بصفتهم مراقبين. وحضر الاجتماع عدد كبير من المشاركين، من بينهم ممثلون عن البلدان المجاورة، إضافة إلى أعضاء مجلس الأمن ومجموعة الدعم الدولي لتشاد التابعة للاتحاد الأفريقي. واعترف المشاركون بالدور الإقليمي الحاسم للبلد ودعوا إلى العودة السريعة في الوقت المناسب إلى النظام الدستوري من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي. وأشاروا إلى الطابع الملح للحالة، وأعربوا عن استعدادهم لدعم السلطات التشادية في تنفيذ عملية انتقالية شاملة، مشددين على دور المرأة. وعقب الاجتماع، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا دعت فيه كيانات الأمم المتحدة إلى تعزيز الدعم المتكامل لتشاد في تنفيذ خارطة الطريق الانتقالية. والتزمت اللجنة بتقديم الدعم إلى تشاد من خلال اجتماع متابعة في عام 2022 يركز على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إضافة إلى العملية الانتخابية.

10 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة اجتماعا بشأن كولومبيا لاستعراض التقدم المحرز والتحديات المطروحة في تنفيذ الاتفاق النهائي للبلد لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي. وقدم إحاطة إلى اللجنة كل من المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوطيد، ورئيس لجنة الحقيقة، وعضوة في التعاونية المتعددة الأنشطة من أجل السلام في كولومبيا التابعة لسكان أصليين، والرئيس التنفيذي للاتحاد الوطني لمزارعي البن في كولومبيا، وممثلين عن الأمم المتحدة في البلد. وهنأت الدول الأعضاء حكومة كولومبيا وشعبها، مشيرة إلى أن نصف اتفاقات السلام فقط وصلت إلى عامها الخامس، وأشادت بمكاسب بناء السلام، بما في ذلك إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتعزيز العدالة الانتقالية، واعتماد نهج يركز على الضحايا، ووضع برامج ذات تركيز إقليمي. ومع التسليم بأن توطيد السلام عملية طويلة الأجل، أحاطت علما بعوامل الخطر، داعية السلطات الوطنية إلى كفاءة استمرار الاستثمار في السلام، بما في ذلك عن طريق ضمان الموارد الكافية لتنفيذ الاتفاق النهائي بجميع أجزائه. ونوهت بأعمال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وفريق الأمم المتحدة القطري وصندوق بناء السلام وأشادت بها. والتزمت اللجنة بمواصلة دعم جهود حكومة كولومبيا في تنفيذ الاتفاق النهائي وضمان استدامة المكاسب التي تحققت خلال السنوات الخمس الماضية، ولا سيما في ضوء الفترة الانتخابية في عام 2022.

11 - وواصلت اللجنة دعم التحول الديمقراطي في غامبيا بمواصلة تركيز اهتمامها على أولويات بناء السلام للحكومة والمساعدة على حشد الدعم الدولي لها. ومن خلال مذكرة عممت على أعضاء اللجنة وشركاء غامبيا في 5 أيار/مايو، إضافة إلى إشعارات المتابعة، ساعد الرئيس في حشد الدعم لسد النقص الحاد في التمويل للعملية الانتخابية للفترة 2021-2023. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، ناقشت اللجنة التقدم المحرز في عملية العدالة الانتقالية في غامبيا وشجعت على الإسراع في وضع الصيغة النهائية لتقرير لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات ومتابعة توصياتها بدعم دولي. وعقب تقديم التقرير النهائي إلى رئيس غامبيا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا رحبت فيه بالعمل الذي أنجزته لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات ولاحظت أن التوصيات الواردة في التقرير توفر أساسا متينا لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. وأكدت اللجنة من جديد استعدادها لدعم تنفيذ التوصيات في إطار ولايتها. وشددت كذلك على ضرورة مواصلة التركيز على الإصلاحات البالغة الأهمية في مجالات السياسات والحوكمة والمؤسسات، وشددت على أهمية إجراء انتخابات رئاسية سلمية وشفافة في 4 كانون الأول/ديسمبر

من أجل تعزيز المكاسب الديمقراطية التي تحققت منذ عام 2017. وأكدت اللجنة مجددا التزامها بمواصلة حشد الدعم من أجل توطيد السلام والديمقراطية في غامبيا.

12 - وخلال دورتها الخامسة عشرة، حشدت اللجنة الدعم لجهود بناء السلام الإقليمية وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق القضاء على القوى الهدامة في منطقة البحيرات الكبرى. وفي 12 نيسان/أبريل، قدم رئيس اللجنة إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وسلط الضوء على الدعم الذي تقدمه اللجنة في المجالات ذات الأولوية، مثل تعزيز دور المرأة في بناء السلام والتنمية في المنطقة، ومعالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته جائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال العمل مع المؤسسات المالية الدولية. وأشار الرئيس إلى استعداد اللجنة لدعم أولويات بناء السلام الواردة في الاستراتيجية، بما في ذلك دعم إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين من مختلف الجماعات المسلحة. وفي 26 تموز/يوليه، وعقب إحاطات قدمها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ورئيسة موظفي آلية الرقابة الوطنية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والمنسق المقيم في رواندا، رحبت اللجنة بقيام المبعوث الخاص، بالتشاور مع بلدان المنطقة وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بوضع خطة عمل شاملة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة. وتركز خطة العمل على الحوار والثقة؛ والحد من الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة؛ وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وشفاف، إضافة إلى التجارة والاستثمار؛ وإيجاد حلول دائمة للتشريد القسري؛ والاستعداد الإقليمي لمواجهة أزمات الصحة العامة. ورحبت اللجنة بإعطاء الأولوية لإدماج وتمكين النساء والشباب في مختلف عناصر الخطة، وأقرت بمساهمات صندوق بناء السلام في دعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين العائدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا.

13 - وواصلت اللجنة تركيز عملها في مجال دعم غينيا - بيساو على التحديات التي تعوق الاستقرار والتنمية الطويلة الأجل. وفي 29 حزيران/يونيه، عقد رئيس تشكيلة غينيا - بيساو في اللجنة اجتماعا لإتاحة الفرصة لحكومة غينيا - بيساو، ممثلة بوزيرتها للشؤون الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية، لتقديم إحاطة عن خطط الحكومة وجهودها الرامية إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها. وبينت الوزيرة بالتفصيل الأهداف الإنمائية الواردة في استراتيجية البلد الوطنية للتنمية والعمالة وتشجيع الصناعة للفترة 2020-2024، أو ما يعرف بـ *هورا تشيغا*، وفي خطته الإنمائية الوطنية للفترة 2020-2023، وأكدت أن الأولويات تتواءم مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، ومع أهداف التنمية المستدامة. وأثنى أعضاء اللجنة على جهود الحكومة، وأعربوا عن دعمهم للتنفيذ الناجح لاستراتيجية *هورا تشيغا*، مع الاعتراف بضرورة إقامة شراكات استراتيجية بين غينيا - بيساو واللجنة والهيئات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، ومواءمة الدعم مع خطط الحكومة.

14 - وواصلت اللجنة تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي عام 2021، حضر رئيس اللجنة الاجتماع الثالث لمنتدى حكام حوض بحيرة تشاد للتعاون الإقليمي بشأن تحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة، الذي عقد يومي 4 و 5 تشرين الأول/أكتوبر في ياوندي. وحضر المنتدى 100 مشارك، بمن فيهم ثمانية حكام من منطقة حوض بحيرة تشاد، مسؤولون عن وضع وتنفيذ خطط العمل الإقليمية للاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من

جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وتحدث الرئيس في ملاحظاته عن "خطتنا المشتركة" التي وضعها الأمين العام وتركيزها على النهج المتكاملة والإقليمية لبناء السلام، ورحب باستثمارات صندوق بناء السلام المحفزة في المنطقة. وشدد على أهمية النهج الشاملة إزاء بناء السلام، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء، إضافة إلى استمرار إدماج الشباب في بناء السلام. وكرر الرئيس تأكيد دعم اللجنة للمشاركة الشاملة للمجتمعات المحلية في جهود تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود عبر حوض بحيرة تشاد. وأعرب الرئيس في الملاحظات التي ألقاها في الحوار الرفيع المستوى بشأن تفعيل تقاسم الأعباء والمسؤوليات، الذي نظّمته مصر في 9 كانون الأول/ديسمبر في جنيف، عن قلقه إزاء العنف الطائفي، والنزاعات بين المزارعين والرعاة، والتشريد القسري في حوض بحيرة تشاد، والتزم بدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى التصدي لتلك التحديات.

15 - وفي عام 2021، حشدت اللجنة دعماً دولياً متسقاً لتعزيز التماسك الاجتماعي والنهوض بالخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ليبيريا. وفي أيار/مايو، أجرت رئيسة تشكيلة اللجنة في ليبيريا مشاورات افتراضية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي لاستكشاف مجالات رئيسية للاستثمار في سياق الدعم الذي تقدمه اللجنة لليبيريا، بما في ذلك الإصلاحات في مجال الحوكمة، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومعالجة التهميش والاستبعاد. وفي 9 آذار/مارس، عقد الرئيس اجتماعاً ركز على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع إحاطات قدمها كل من وزير الخارجية، ووزيرة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية، والمنسق المقيم (انضمت إليه المديرية القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة))، وممثلة للمجتمع المدني. وفي بيان صحفي صدر عقب الاجتماع، رحبت اللجنة بالتزام ليبيريا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال خطة العمل الوطنية الثانية للبلد بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2019-2023، وخريطة الطريق الوطنية بشأن الاغتصاب والعنف الجنسي والجنساني، وخطة تحقيق الرخاء والتنمية لمصالح الفقراء للفترة 2018-2023. وشجعت اللجنة حكومة ليبيريا على العمل في جهودها الجارية على معالجة نقص تمثيل المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك من خلال سن تشريعات لتحسين التوازن بين الجنسين في المشاركة السياسية والحد من الحواجز التي تحول دون انتخاب المرأة. وشجعت اللجنة الحكومة أيضاً على مواصلة النهوض بجهودها الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ورحبت بدعم الشركاء الدوليين للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ليبيريا، بما في ذلك الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام. وفي 17 حزيران/يونيه، عقد الرئيس اجتماعاً لمناقشة مبادرات التماسك الاجتماعي والمصالحة في ليبيريا، بمشاركة وزير الخارجية ووزير الداخلية والمنسق المقيم وممثلة للمجتمع المدني. وشددت الحكومة على أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم تحديات بناء السلام التي تواجه ليبيريا، وطلبت دعم اللجنة في حشد مزيد من الدعم لمعالجة العوامل المسببة لعدم الاستقرار وتعزيز التماسك الاجتماعي في ليبيريا، مع التركيز بوجه خاص على المشاركة المجتمعية، وتمكين النساء والشباب، والإدارة السلمية للنزاعات المتصلة بالأراضي، وحقوق الإنسان، وضمان إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة وسلمية في عام 2023. وبناء على طلب الحكومة، التزمت اللجنة بمواصلة حشد الدعم الدولي لأولويات بناء السلام في ليبيريا، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إضافة إلى النهج الإقليمية من خلال اتحاد نهر مانو.

16 - وعقب انتهاء أعمال التشكيلة القطرية لسيراليون في عام 2020، واصلت اللجنة العمل مع البلد في إطار جدول أعمالها المرن. وبناء على طلب حكومة سيراليون، عقدت اللجنة اجتماعا في 9 كانون الأول/ديسمبر لتقديم معلومات مستكملة عن تنفيذ خارطة الطريق لبناء السلام في البلد، بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية للبلد. وقامت الحكومة، ممثلة في وزيرة الخارجية بالنيابة ووزير التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزير شؤون الشباب، الذين انضمت إليهم نائبة الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وممثلة للمجتمع المدني، بتقديم إحاطة إلى اللجنة عن سياسة البلد الوطنية المتعلقة بالشباب، وسياسته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأهميتها لجهود بناء السلام في البلد. وسلمت اللجنة بجهود الحكومة الرامية إلى النهوض بالديمقراطية وتعزيز مؤسساتها المستقلة، ورحبت بوجه خاص بتركيز الحكومة القوي والمنتزاد على تمكين النساء والشباب. ورحب أعضاء اللجنة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات، وشجعوا على اتخاذ المزيد من التدابير لمكافحة العنف الجنسي والجسدي. ولاحظوا قلق الشباب والشابات في سيراليون إزاء قابلية البلد للتضرر من تغير المناخ، وما يتصل بذلك من ضغوط على الموارد الطبيعية، وشددوا على ضرورة تمكين الشباب من أصحاب المشاريع الخضراء. وأعربوا عن تقديرهم لاستمرار الدعم المقدم من صندوق بناء السلام في التخفيف من مخاطر تجدد النزاع، مع التركيز على النساء والشباب، وشجعوا على ذلك. والتزمت اللجنة بمواصلة دعم جهود سيراليون لإشراك الشباب في جميع قطاعات المجتمع وتعزيز تمكين المرأة.

17 - وواصلت اللجنة دعم أولويات بناء السلام الإقليمية في منطقة الساحل، بما في ذلك في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم المتعلقة بها. وفي 28 نيسان/أبريل، عقد الرئيس اجتماعا بشأن الحالة في منطقة الساحل وتنفيذ الاستراتيجية وخطة الدعم المتعلقة بها. وعقب إحاطات قدمها ممثلون للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة، إضافة إلى المجتمع المدني والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية والأمنية غير المستقرة، وقدمت تعازيها لوفاء الرئيس التشادي إدريس ديبي إتنو. وشددت اللجنة على أهمية الاستجابات المتكاملة والشاملة في المنطقة التي تتجاوز الوسائل العسكرية، وأقرت بأن الاستراتيجية لا تزال أشمل خريطة طريق في ترسانة استجابات الأمم المتحدة، وأحاطت علما بالجهود الجارية لتعزيز الاستباقية في إجراءات الأمم المتحدة وفعالية هذه الإجراءات، ولا سيما من خلال زيادة الاستثمار عبر الحدود وزيادة الدعم المقدم إلى النساء والشباب، بما في ذلك بدعم من صندوق بناء السلام. ولاحظت اللجنة مساهمات الاتحاد الأوروبي في هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما، ودعم البنك الدولي لمبادرة الجدار الأخضر العظيم التي نفذها الاتحاد الأفريقي، ومبادرة "من الصحراء إلى السلطة" التي يتخذها بنك التنمية الأفريقي وتدعو إلى المزيد من الاستثمارات الهيكلية، بما في ذلك التصدي لتغير المناخ. ودعت اللجنة أيضا إلى تقديم دعم أقوى متعدد الشركاء لفرادى بلدان منطقة الساحل. وفي 18 أيار/مايو، قدم رئيس اللجنة إحاطة إلى مجلس الأمن إلى جانب وكيل الأمين العام لعمليات السلام وقائد قوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والوزير التشادي للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي وشؤون التشاديين في الخارج بشأن استمرار مشاركة اللجنة في دعم بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل. وتمشيا مع الاستراتيجية الجنسانية للجنة، سلم الرئيس إلى المجلس رسالة من منظمة وراكا غير الحكومية في النيجر بشأن الحاجة إلى تمويل إضافي لمبادرات المجتمع المدني التي يقودها الشباب والنساء في مجالات بناء الثقة، والمرونة الاقتصادية، والدعم النفسي الاجتماعي.

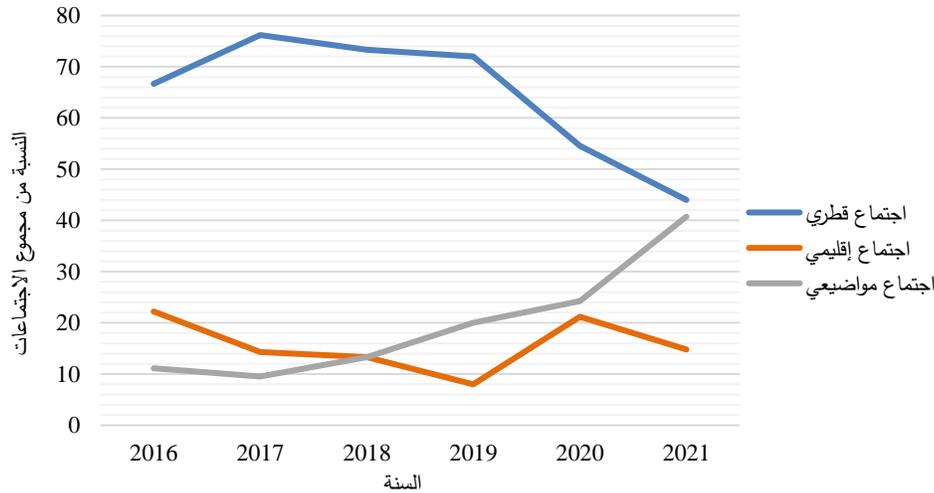
18 - وبناء على طلب ممثلي المنطقة، عقد رئيس اللجنة في 30 حزيران/يونيه الاجتماع الأول للجنة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا. وعقب إحاطات قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إضافة إلى خبراء من المكتب البحري الدولي ومركز التنسيق الأقليمي، أحاطت اللجنة علماً بالجهود الجارية لمعالجة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، وشددت على الحاجة إلى المساعدة في التصدي للتحديات المرتبطة بالأمن البشري، بما في ذلك عن طريق توفير فرص كسب الرزق لفائدة الأعداد المتزايدة من الشباب. وشجعت اللجنة على تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة لتمهيد الطريق لمزيد من الدعم الدولي، بما في ذلك من اللجنة، لتنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، التي تهدف إلى التصدي لجميع أشكال الأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. وطالبت الدول الأعضاء بمعلومات مستكملة في الوقت المناسب عن الجهود المبذولة لتعزيز الهيكل البحري في خليج غينيا، بما في ذلك نتائج الزيارات المقبلة التي سيقوم بها الممثلان الخاصان للأمين العام. ومتابعة لذلك الاجتماع، دعي رئيس اللجنة إلى الإدلاء بملاحظات في مناسبة إصدار التقرير المشترك بين منظمة ستيل سيز ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تكلفة القرصنة في خليج غينيا، التي جرت في 7 كانون الأول/ديسمبر. وسلم الرئيس في ملاحظاته بأهمية المبادرات الإقليمية بين غرب ووسط أفريقيا للحد من القرصنة في المجال البحري لكل منطقة. وسلم أيضا بأن البلدان الساحلية والمنظمات الإقليمية يجب أن تأخذ بزمام جهود بناء القدرات، وأقر بأنه ينبغي مساعدة السلطات الوطنية في توفير تدريب موحد ومستدام على مكافحة القرصنة لموظفيها، والموظفين في البلدان المجاورة، إن أمكن. وأشار الرئيس إلى أن التقرير المشترك بين منظمة ستيل سيز ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم توصيات مفيدة بشأن كيفية التركيز بشكل أكبر على الاتساق والتأثير، وشجع في هذا الصدد على تعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، الأمر الذي يمكن أن يمهد الطريق لمزيد من الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك اللجنة، لتنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك.

## باء - الأعمال المتعلقة بالمسائل الشاملة والمواضيعية

19 - زادت النسبة المئوية للأعمال المتعلقة بالمسائل الشاملة والمواضيعية في السنوات الأخيرة، حيث شكلت أكثر من 40 في المائة من اجتماعات اللجنة في عام 2021 (انظر الشكل الرابع). وشملت الأعمال الجديدة المتعلقة بالمسائل المواضيعية في عام 2021 حفظ السلام وبناء السلام؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وتقرير الأمين العام عن "خطتنا المشتركة"؛ والصحة النفسية والدعم النفسي - الاجتماعي على مستوى الخبراء. وشملت أعمال اللجنة المتعلقة بالمسائل المواضيعية مجموعة متنوعة من الحالات الخاصة بالسياق، مع التركيز على تبادل الخبرات والدروس المستفادة وحشد مزيد من الدعم لتعزيز مكاسب بناء السلام، بما في ذلك من خلال إحاطات قدمها متحدثون من بنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية والفلبين وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا والهند.

## الشكل الرابع

## الاجتماعات الخاصة ببلدان ومناطق ومواضيع بعينها التي عقدتها لجنة بناء السلام في عام 2021



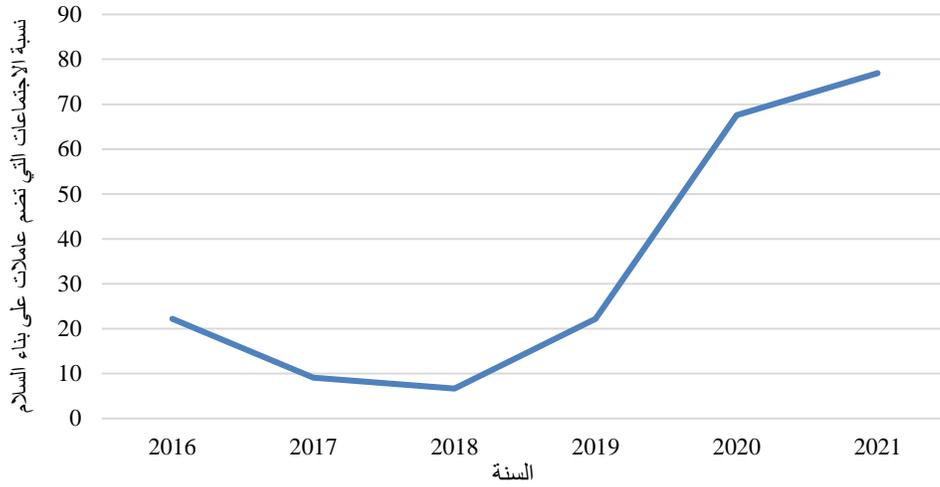
20 - وفي عام 2021، واصلت اللجنة اتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بالأهداف المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الدور الهام للمرأة في الجهود المبذولة لبناء السلام والحفاظ على السلام. واسترشدت اللجنة باستراتيجية جنسانية اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2016 وخطة عملها، التي تمت الموافقة عليها في شباط/فبراير 2021، واستلهمت التوصيات المراعية للاعتبارات الجنسانية في الوثيقة A/74/935-S/2020/645، فواصلت تقديم دعم ملموس إلى العاملات على بناء السلام<sup>(1)</sup>، بما في ذلك عن طريق تعميم مراعاة الأبعاد الجنسانية لبناء السلام في أنشطتها القطرية والإقليمية. وكشفت عملية تقييم في شكل تحديث خطي أجراه مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، استناداً إلى بيانات في الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021<sup>(2)</sup>، أنه تم بذل جهود متضافرة خلال تلك الفترة لزيادة الاتساق الذي يتم به إدراج التحليل الجنساني المستند إلى بيانات تم التحقق منها وموثوقة ومصنفة حسب نوع الجنس في أعمال اللجنة. وتضمنت نسبة 91 في المائة من وثائق اللجنة الختامية إشارات جنسانية، في حين تضمنت نسبة 43 في المائة منها شكلاً من أشكال التحليل الجنساني و/أو بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وتعزز نسبة 89 في المائة من وثائق اللجنة المتعلقة بعملها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جهود بناء السلام. وفي عام 2021، شاركت العاملات على بناء السلام في اجتماعات اللجنة بمعدل نما منذ عام 2016، مع زيادة كبيرة من 22 في المائة في عام 2019 إلى 74 في المائة في عام 2021، على النحو المبين في الشكل الخامس.

(1) تعني عبارة "العاملات على بناء السلام"، على النحو المحدد في الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام، الممثلات لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية أو مراكز الفكر والخبرات المستقلات اللواتي يُقدن عمليات لبناء السلام والحفاظ عليه في بلدان ومناطق قيد نظر اللجنة، ويُسهمن في هذه العمليات.

(2) انظر [www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org/peacebuilding/files/documents/2021\\_pbc\\_gender\\_strategy\\_and\\_action\\_plan\\_written\\_update\\_0.pdf](http://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org/peacebuilding/files/documents/2021_pbc_gender_strategy_and_action_plan_written_update_0.pdf)

الشكل الخامس

الإحاطات التي قدمتها نساء عاملات على بناء السلام إلى لجنة بناء السلام منذ عام 2016



21 - واتساقا مع التزامها بتضخيم أصوات العاملات على بناء السلام اللاتي يشاركن في مداولاتها ودعم جهودهن، فإن اللجنة قد وجهت انتباه مجلس الأمن إلى توصياتهن بصورة أكثر انتظاما. وتضمنت نسبة 94 في المائة من تقارير اللجنة المقدمة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إشارات تدعم بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني، وأشارت نسبة 35 في المائة منها إلى معلومات مقدمة من عاملات على بناء السلام. فعلى سبيل المثال، عقب اجتماع عقده الرئيس في 13 تشرين الأول/أكتوبر بشأن موضوع "تعزيز الدور القيادي للمرأة في الجهود المبذولة لبناء السلام والحفاظ على السلام"، بمشاركة وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أدرجت اللجنة في مشورتها اللاحقة المقدمة إلى مجلس الأمن مدخلات أخذت في الاعتبار الإحاطات التي قدمتها خلال الاجتماع عاملات على بناء السلام من بنغلاديش وكولومبيا ومالي، إضافة إلى ممثلة للشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام، اللاتي جمع عرضهن خبرات من الشبكة، والشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة، والشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني، ومؤسسة من المرأة إلى المرأة، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية. وخلال الاجتماع، قامت اللجنة بتقييم الجهود المبذولة للنهوض بالدور الهام للمرأة في بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية شاملة؛ والحصص، حيثما ينطبق ذلك بموجب القوانين المحلية، وغيرها من التدابير الرامية إلى تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في بناء السلام والحفاظ عليه؛ واحتياجات الحماية؛ والتمويل الكافي والمرن للمنظمات النسائية.

22 - وواصلت اللجنة دعم الدور الحاسم الذي يؤديه الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب في بناء السلام والحفاظ عليه. وبالإضافة إلى توفير منبر يتيح تبادل الخبرات والمناقشات بشأن الشباب والسلام والأمن، عززت اللجنة عملها في مجال الشباب وبناء السلام بعقد اجتماعات خاصة ببلدان محددة مع التركيز كليا أو جزئيا على دور الشباب في كل من بوروندي وسيراليون. وفي 24 شباط/فبراير، عقد الرئيس اجتماعا بشأن الشباب والسلام والأمن لاستكشاف سبل مواصلة الإسهام في تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2250 (2015) و 2419 (2018) و 2535 (2020). وقدمت مبعوثة الأمم المتحدة المعنية بالشباب

والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام إحاطة إلى اللجنة إلى جانب ممثلين للشباب من نيجيريا والفلبين تكلموا عن تجاربهم في بناء السلام. وأكدت اللجنة من جديد أهمية المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للشابات والشباب في جهود بناء السلام والتنمية المستدامة. وبعد الاجتماع، أصدرت اللجنة بياناً صحفياً أكدت فيه أهمية تهيئة بيئة تمكينية وآمنة للشباب العاملين في مجال بناء السلام والحفاظ على السلام، وأكدت من جديد مبدأ تولي مقاليد الأمور والقيادة على الصعيد الوطني في مجال بناء السلام. واعترفت بالدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام، ولا سيما في إطار مبادرة النهوض بالشباب، ودعت إلى توفير تمويل كاف ومنتظم ومستمر لجهود بناء السلام التي يقودها الشباب. وفي إطار التحضير للاجتماع وتمشيا مع التزام اللجنة ببذل المزيد من الجهد لإدماج اعتبارات الشباب في عملها، وافقت اللجنة على خطة عمل استراتيجية بشأن الشباب وبناء السلام، تتضمن خمسة مجالات تركيز لتوجيه ورصد التقدم الذي تحرزه اللجنة دعماً للدور الحاسم للشابات والشباب في بناء السلام. وأدى ذلك إلى زيادة في النسبة المئوية للاجتماعات التي قدم فيها شباب من العاملين على بناء السلام إحاطة إلى اللجنة، من 5,4 في المائة في عام 2020 إلى 44,4 في المائة في عام 2021.

23 - وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، قدم الأمين العام إلى اللجنة تقريره عن "خطةنا المشتركة". وركزت ملاحظاته على التوصيات الواردة في تقريره، مع تسليط الضوء على الدور المركزي للنساء والشباب، فضلاً عن المساهمات الحاسمة للجنة وصندوق بناء السلام في متابعة تلك التوصيات، حسب الاقتضاء. وشدد على أهمية الاستثمار في الوقاية، إضافة إلى ضرورة تخصيص موارد إضافية لعمل اللجنة وزيادة المساهمات في الصندوق لتمكين كليهما من تلبية الطلب المتزايد. وأشار إلى أنه سيقدم اقتراحاً ملموساً إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالصندوق. ورحبت الدول الأعضاء بالتبادل التفاعلي مع الأمين العام بشأن "خطةنا المشتركة". وتبادلت الآراء بشأن السبل التي يمكن بها للجنة أن تسهم في المناقشات بشأن العناصر ذات الصلة في الخطة، في إطار ولايتها، وأكدت أهمية ضمان التمويل الكافي والمنتظم والمستمر لبناء السلام والحفاظ على السلام. وكررت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بمواصلة تعزيز دور اللجنة الاستشاري ودورها في مد الجسور لمواصلة تمكين النساء والشباب من بناء السلام ومواصلة العمل كمنبر للتضامن العالمي استجابة للالتزامات العالمية المعقدة في القرن الحادي والعشرين، تمثياً مع ولايتها.

24 - وفي عام 2021، واصلت اللجنة النظر، من خلال مشاركتها الوطنية والإقليمية، في أثر جائحة كوفيد-19 على الأهداف الوطنية لبناء السلام، بما في ذلك الدور الحاسم للمرأة. وإضافة إلى ذلك، عززت اللجنة تعاونها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، مع التركيز على كوفيد-19 وبناء السلام والتنمية المستدامة. وعقد الرئيس جلسة حوار غير رسمية جانبية مع رئيس مجلس الأمن في 10 أيار/مايو بشأن "معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالتوازي مع دعم الانتعاش في أفريقيا بعد الجائحة"، كما قدم المشورة إلى المجلس خلال مناقشته المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الموضوع نفسه في 19 أيار/مايو 2021. وذكر الرئيس في ملاحظاته بالشهادات التي أدلت بها نساء عاملات على بناء السلام من جميع أنحاء أفريقيا منذ بداية الجائحة، وأعرين عن القلق إزاء الآثار المترتبة على الجائحة على المرأة، بما في ذلك مشاركتها المجدية في عمليات السلام. واستناداً إلى الدورة الثانية من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين، المعقودة في آذار/مارس، أقر الرئيس بأن الجائحة قد أدت إلى زيادة الفجوات في الحكم في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مما أثر على القطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وتسبب في ضغوط إضافية على التماسك الاجتماعي، مع ما يترتب على ذلك من آثار على مشهد السلام والأمن،

ولا سيما من خلال استغلال الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية للحالة. وردد رسالة رئيسية من منتدى أسوان مفادها أنه لكي تكال بالنجاح جهود بناء السلام وتكتب لها الاستدامة، يجب على الحكومات أن تستثمر في بناء مؤسسات فعالة، ومسؤولة، وشاملة للجميع على الصعيدين الوطني والمحلي، مع تعزيز الحكم الشامل للجميع من خلال نهج حكومي شامل.

25 - وفي 8 تموز/يوليه، قدم رئيس اللجنة إحاطة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منتداه السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وأبرز الحاجة إلى بناء وصون القدرات الوطنية على مكافحة الجائحة ومواصلة الاهتمام بأولويات بناء السلام والتنمية على المدى الطويل. وفي الإعلان الوزاري اللاحق للمنتدى، شدد الوزراء والممثلون الرفيعو المستوى على أهمية تعزيز التعاون مع اللجنة دعماً للاستجابات التي تقودها السلطات الوطنية للتنمية واحتياجات بناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات، ودعوا إلى توفير التمويل الكافي والمنتظم والمستمر لبناء السلام والتنمية. واستناداً إلى المناقشات التي تركز على البلدان الأفريقية في الجزء المتعلق بالإدارة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع"، المعقد في 21 تموز/يوليه، شدد الرئيس على التحديات غير المسبوقة التي تطرحها جائحة كوفيد-19 في البلدان والمناطق قيد نظر اللجنة، ودعا إلى تقديم دعم أقوى لجهود إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع بقيادة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات.

26 - وتوج التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة بتنظيم الاجتماع السنوي المشترك للهيئتين في 15 كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان "تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19" بمشاركة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، ونائبة للمدير العام لصندوق النقد الدولي، والمدير العام للعمليات بالبنك الدولي، وممثلون للقطاع الخاص من كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. وفي بيان صدر عقب الاجتماع، أعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء استمرار الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19، وتزايد الفقر وعدم المساواة، وانعدام الأمن الغذائي، واستمرار النزاعات المسلحة، والإرهاب، على الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسلمت بأهمية المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة ودور الشباب في بناء السلام، ودعت إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز الإنصاف في إتاحة اللقاحات وزيادة التمويل. وشددت على دور الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتضامن الدولي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في التصدي للتحديات المتصلة بكوفيد-19 والنهوض بالأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في التعافي الاقتصادي وبناء السلام والحفاظ عليه، مع حماية كوكب الأرض. ودعت إلى تعزيز الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية والإقليمية.

27 - وفي قراراتها لعام 2020 بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، أشارت الجمعية العامة، في قرارها 201/75، ومجلس الأمن، في قراره 2558 (2020)، إلى أن تمويل بناء السلام لا يزال يشكل تحدياً حاسماً، ودعوا إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في الدورة السادسة والسبعين للنهوض بالخيارات المتاحة لضمان التمويل الكافي والمنتظم والمستمر لبناء السلام وبحثها والنظر فيها، مما يؤكد الالتزام بالسعي إلى تحقيق نتائج عملية المنحى. كما دعوا اللجنة إلى تقديم مدخلاتها مسبقاً لكي تنتظر فيها الدول الأعضاء وتناقشها في ذلك الاجتماع. واستجابة لذلك، بحثت اللجنة في مسائل تمويل بناء السلام من حيث صلتها بأعمالها القطرية والإقليمية والمواضيعية. وقد أقرت هذه المناقشات بمركزية تولي مقاليد الأمور

والقيادة على الصعيد الوطني والحاجة إلى تمويل كاف ومرن، بما في ذلك لمبادرات بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية، ولا سيما تلك التي تقودها النساء والشباب. كما أجرت اللجنة مناقشات على مستوى الخبراء حول حالة الخيارات ذات الصلة الواردة في تقارير الأمين العام للأعوام 2018 و 2019 و 2020 بشأن بناء السلام والحفاظ عليه (A/72/707-S/2018/43 و A/73/890-S/2019/448 و A/74/976-S/2020/773، على التوالي). وبالإضافة إلى ذلك، مثل الرئيس اللجنة في سلسلة من الأحداث التي قادت بها الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، أو لفت انتباهها إلى معلومات بشأنها، مع التركيز على تمويل بناء السلام، بما في ذلك اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى المعني بالتمويل المبتكر من أجل السلام، الذي استضافته كولومبيا وألمانيا في 18 أيار/مايو؛ والنقاش الرفيع المستوى المعني بتمويل بناء السلام في سياقات حفظ السلام والانتقال، الذي نظمته مصر ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام في 28 تشرين الأول/أكتوبر؛ والمناقشة الرفيعة المستوى بشأن التمويل الجيد لبناء السلام في منتدى ستوكهولم للسلام والتنمية لعام 2021، التي عقدت في 5 أيار/مايو؛ وحوار المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن الحلول النسوية من أجل التمويل المؤثر لبناء السلام، الذي استضافته منظمات مجتمع مدني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع أيرلندا والمكسيك، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر؛ والحوار التفاعلي الرفيع المستوى بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مساهمة القطاع الخاص في بناء السلام، الذي استضافته جنوب أفريقيا ومعهد الدراسات الأمنية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر.

28 - وتوج عمل اللجنة في هذا المجال على مدار العام بانعقاد دورتها السنوية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر تحت شعار "تمويل بناء السلام". وعقب الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها رئيس اللجنة ورئيس الجمعية العامة ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إضافة إلى ممثلين لبنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي والقطاع الخاص، ركز حوار تفاعلي شارك في تنظيمه رئيس اللجنة ورئيسة مؤسسة الأمم المتحدة على التقدم المحرز والتحديات المطروحة منذ النداء الأولي الذي دعا فيه الأمين العام قبل بضعة سنوات إلى تحقيق "قفزة نوعية" في تمويل بناء السلام. وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز اتساق الأمم المتحدة، استناداً إلى التحسينات التي أدخلت في أعقاب الإصلاحات الأخيرة في مجال السلام والتنمية. وأبرز بعض أعضاء اللجنة الحاجة إلى ضمان وجود منظور لبناء السلام في إطار المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، وإلى إقامة شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بينما دعا آخرون إلى توسيع قاعدة المانحين وإلى إيجاد أدوات أكثر ابتكاراً لتمويل لبناء السلام، بما في ذلك عن طريق مواصلة استكشاف آليات التمويل المختلطة، مع التسليم بإمكانية تقديم أشكال تمويل أكثر استدامة لبناء السلام. كما دعوا إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلاً عن الاستثمار الخاص المحلي المستدام. وشددت الدول الأعضاء على أهمية دور حفظة السلام في تعزيز بناء السلام في تكامل مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ولا سيما في السياقات الانتقالية. وأقرت بالأثر المحفز والقادر على تقبل المخاطر لصندوق بناء السلام، وأعلن بعضها عن تبرعات إضافية. وأقرت بأهمية التمويل الكافي والمنظم والمستمر لبناء السلام، بما في ذلك من خلال تقديم مساهمات إضافية للصندوق.

29 - وفي 15 حزيران/يونيه، عقدت اللجنة اجتماعاً لمناقشة مساهمات عمليات حفظ السلام في بناء السلام والحفاظ عليه، مسترشدة ببياني رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2017/27 و S/PRST/2018/20) اللذين دعوا إلى تعزيز التآزر بين بناء السلام وحفظ السلام وزيادة التعاون بين اللجنة والمجلس، ولا سيما عندما ينظر المجلس في ولايات البعثات. وبعد إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام والممثلة

الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية وممثل للبنك الدولي، أكد أعضاء اللجنة أهمية عمليات حفظ السلام بوصفها أدوات حاسمة في مساعدة البلدان المضيفة على تطوير قدرات بناء السلام، ورحبوا بالتركيز الذي أولته المرحلة التالية من العمل من أجل حفظ السلام على مواصلة تعزيز جوانب بناء السلام في عمليات حفظ السلام والعمل بشكل أوثق مع الشركاء في التنمية. ولاحظت اللجنة أن عمليات حفظ السلام ووجودها الأمني يمكنان من عمل الجهات الفاعلة الأخرى في بناء السلام، كما أنها توفر تركيزاً سياسياً على أهداف بناء السلام والمهام التي تساعد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي بيان صحفي صدر عقب الاجتماع، أقرت اللجنة بأهمية العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشددت على أن الشراكات ضرورية لدعم تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بشأن خفض التدرج والمرحلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولدعم أولويات الحكومة لتحقيق الاستقرار وبناء السلام على أفضل وجه، بما في ذلك جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وشجعت اللجنة على إجراء المزيد من التقييمات والبرمجة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي دعماً لأولويات بناء السلام والتنمية المحددة وطنياً، ولا سيما في البيئات الانتقالية، وأقرت بالمساهمة الحاسمة لصندوق بناء السلام في هذا المجال.

30 - ونقل الرئيس العناصر الرئيسية التي انبثقت عن ذلك الاجتماع إلى مجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة التي عقدها بشأن العمليات الانتقالية في الأمم المتحدة في 8 أيلول/سبتمبر. وأكد أن إقامة شراكات قوية ووضع آليات تمويل مناسبة أمران أساسيان لضمان عمليات الانتقال السلس وتجنب العودة إلى النزاع. وشجع المجلس بشدة في قراره (2021) 2594، الذي اعتمد عقب المناقشة المفتوحة، اللجنة على تيسير وضع أهداف وأولويات مشتركة قبل عمليات الانتقال، وطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن ينسق مع اللجنة قبل صدور التقارير ذات الصلة المقدمة إلى المجلس حتى يتسنى للجنة أن تزود المجلس في الوقت المناسب بالمشورة التكميلية اللازمة.

31 - وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، ناقشت اللجنة مساهمات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في بناء السلام والحفاظ عليه. وقدم الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية لمحة عامة عن المساعدة ذات الصلة التي تقدمها الأمم المتحدة، مشدداً على الحاجة إلى مشاركة سياسية وتنسيق وشراكات أقوى. وعقب عرضين قدمهما الوزير/مدير مجلس الوزراء لرئاسة كوت ديفوار والمنسق الوطني لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شددت اللجنة على أن هذا الإصلاح ينبغي أن يحترم السياق الفريد لكل بلد. وأقرت اللجنة بالأسباب الكامنة وراء قرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية معالجة مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن بوصفها مسائل منفصلة، وأحاطت علماً بأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار عنصر رئيسي في استراتيجية الحكومة لإصلاح قطاع الأمن. وأعربت اللجنة عن تأييدها للجهود الرامية إلى كفاءة التمويل الكافي والمنظم والمستمر لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، حتى يتسنى لها الإسهام بفعالية في بناء السلام. ورحبت اللجنة ببرنامج إصلاح قطاع الأمن التابع لإدارة عمليات السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، الذي يموله مرفق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات التابع لمكتب دعم بناء السلام، وشجعت على مواصلة العمل لتعزيز الشراكات. وأعرب أعضاء اللجنة عن اهتمامهم بمناقشة التوصيات الواردة في تقريرين قادمين للأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

32 - وفي عام 2021، واصلت اللجنة التركيز على دعم جهود بناء المؤسسات التي يُتولَّى زمام المبادرة فيها على الصعيد الوطني. وفي 17 أيار/مايو، عقد الرئيس اجتماعا بشأن بناء السلام والحفاظ عليه من خلال المؤسسات، مع إحاطات قدمها كل من مدير البرنامج الإنمائي؛ والمستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوظيف في كولومبيا؛ والرئيسة التنفيذية لمنظمة براتهام غير الحكومية، ومقرها في الهند؛ ورئيس الهيئة العليا لتوظيف السلام في النيجر؛ والأمين العام لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة. وفي بيان صحفي صدر عقب الاجتماع، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس بسبب آثار جائحة كوفيد-19، التي فاقت المظالم وأوجه عدم المساواة القائمة وقوضت التماسك الاجتماعي والسلام. وكررت اللجنة التأكيد على أن الجهود التي يُتولَّى زمام المبادرة فيها وتقاد على الصعيد الوطني لبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة للجميع متسمة بالتجاوب لها أهمية حاسمة للحد من الضعف، وتعزيز العقد الاجتماعي، وحماية وتمكين الناس، بمن فيهم النساء والشباب، وتعزيز الثقة في المجتمع. ودعت إلى توفير تمويل كاف ومنظم ومبتكر لبناء المؤسسات والقدرات، بما في ذلك إقامة شراكات أقوى مع القطاع الخاص. ودعت أيضا إلى وضع آليات جديدة جريئة لمساعدة البلدان على معالجة الديون الخائفة، التي تفاقت بصورة حادة بسبب الجائحة. وكررت اللجنة التزامها بمواصلة دعم بناء المؤسسات في البلدان قيد نظرها، بما في ذلك من خلال تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والنهج والحلول المبتكرة. واعترفت بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما نهجا قيما في هذا الصدد. وبناء على دعوة من لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي تدعم عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالي الإدارة العامة والحوكمة، قدم الرئيس إحاطة في 15 نيسان/أبريل تحت عنوان "بناء مؤسسات قوية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات". وذكر الرئيس في ملاحظاته بأن بناء المؤسسات كان في صميم علة وجود اللجنة منذ إنشائها في عام 2005. وذكر أن جائحة كوفيد-19 قد سلطت الضوء على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة لتعزيز بناء المؤسسات الشاملة للجميع والمراعية للمنظور الجنساني في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

33 - وواصلت اللجنة دعم دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع أعمالها القطرية والإقليمية والمواضيعية. ومن خلال العمل مع مجموعة متنوعة من مقدمي الإحاطات من خارج الأمم المتحدة من البلدان قيد نظرها وفي جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضية، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية والمالية والمنظمات الشعبية النسائية والشبابية، وفرت اللجنة منبرا فريدا لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واستنادا إلى تجربة اللجنة، أكد الرئيس، في إحاطة قدمت لأول مرة إلى اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للجمعية العامة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في 1 حزيران/يونيه، على أهمية الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو أحد أسرع أشكال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف نموا. وأبرز أن اللجنة، بتكوينها الفريد ودورها الاستشاري ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات، في وضع جيد يمكنها من استكشاف سبل دعم دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في بناء السلام والحفاظ عليه.

## ثالثا - نحو زيادة مرونة وفعالية لجنة بناء السلام

### ألف - دور اللجنة الاستشاري ودورها في مد الجسور

34 - واصلت اللجنة خلال دورتها الخامسة عشرة تعزيز دورها كجهة استشارية للجمعية العامة ومجلس الأمن وكصلة وصل بينهما، ودورها كصلة وصل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالإضافة إلى وجود منسق غير رسمي لعلاقات اللجنة مع مجلس الأمن، عينت اللجنة لأول مرة منسقا غير رسمي للاتصال بالجمعية العامة. وفي عام 2021، قدمت اللجنة المشورة إلى الجمعية العامة أربع مرات وإلى المجلس تسع مرات، وذلك من خلال توجيه رسائل وتقديم إحاطات رسمية في الجلسات والحوارات التفاعلية غير الرسمية بشأن المسائل القطرية والمواضيعية (انظر الفرع الثاني). وقدمت اللجنة ثلاثة تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ركزت على البلدان والمناطق التي تنتظر فيها اللجنة على النحو المبين أعلاه.

35 - وفي 14 أيار/مايو 2021، قدمت اللجنة المشورة إلى الجمعية العامة لأول مرة بشأن البند المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وذلك من أجل تعزيز منظور بناء السلام أثناء نظر الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال. وفي المقابل، أحاطت الجمعية العامة علما بتلك المشورة في قرارها 327/75 وشجعت اللجنة على مواصلة هذه الممارسة الجيدة بغية تعزيز التعاون والتأزر دعما لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا. كما قدم الرئيس، لأول مرة، إحاطة إلى الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها في 28 آب/أغسطس 2021، بشأن "تنفيذ تقارير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها: الصلة بين السلام والأمن والتنمية".

36 - وتشير اللجنة إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، التي أعادها فيها تأكيد قرار مجلس الأمن 1645 (2005)، بما في ذلك الأغراض الرئيسية للجنة بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، وشددوا على أهمية أن تقوم اللجنة، في جملة أمور، بتشجيع الأخذ بنهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام، مع الإشارة إلى أن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ترابطا وثيقا ويعزز كل منها الآخر، والقيام بدور صلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة من خلال تبادل المشورة بشأن احتياجات وأولويات بناء السلام، تمشيا مع اختصاصات ومسؤوليات كل هيئة من هذه الهيئات.

37 - وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، أدلى رئيس اللجنة بملاحظات في اجتماع مجلس الأمن بصيغة آريا بشأن هايتي. وركزت المناقشة على المسارات الأفريقية ودعم الحوار الوطني والمصالحة الوطنية. وعرض الرئيس في ملاحظاته وجهات النظر القائمة على دور اللجنة ومساهماتها في سياقات أخرى استقادت من النهج الشاملة للمصالحة الوطنية والحفاظ على السلام.

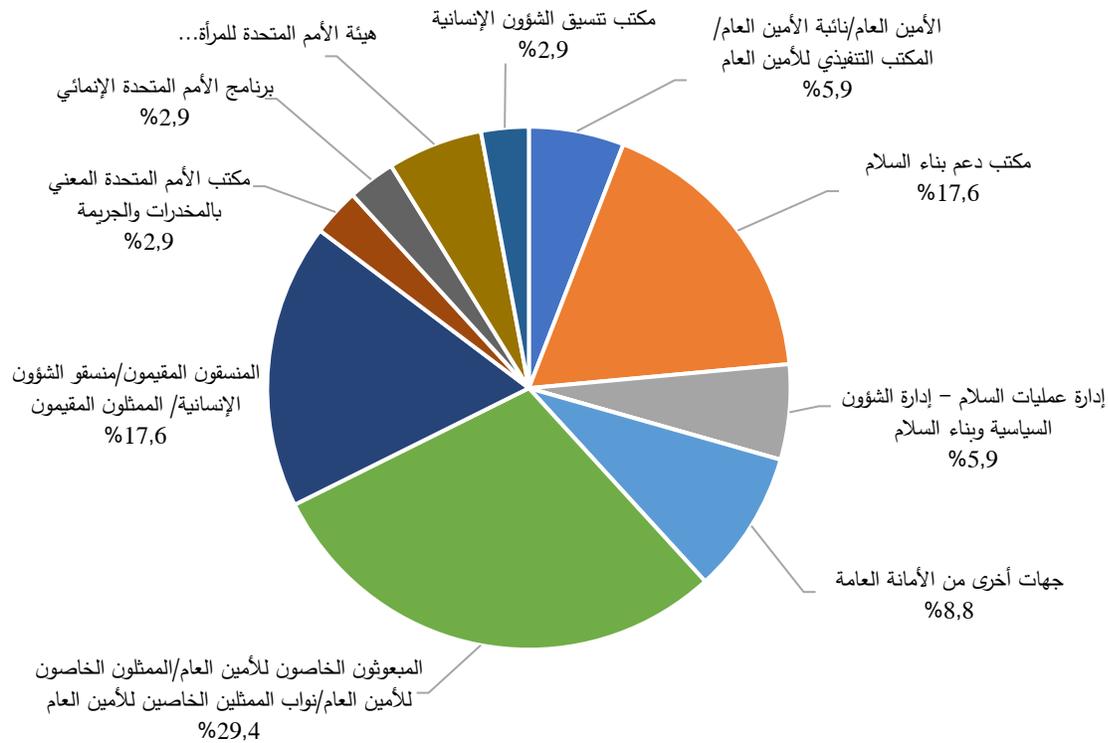
38 - وتلقت اللجنة دعوات من هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها لتقديم إحاطات عن أعمالها في مجال بناء السلام.

## باء - تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

39 - في عام 2021، شكل الممثلون الخاصون أو المبعوثون الخاصون ونواب الممثلين الخاصين للأمين العام ما يقرب من ثلث مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة في اجتماعات اللجنة (انظر الشكل السادس)، مما يدل على القيمة التي توليها اللجنة لسماع آراء القيادات العاملة في الميدان. وارتفعت النسبة المئوية للمنسقين المقيمين أو منسقي الشؤون الإنسانية أو الممثلين المقيمين الذين قدموا إحاطات إلى اللجنة من 3,6 في المائة في عام 2020 إلى 17,6 في المائة في عام 2021، مما يشير إلى أن اللجنة تشكل منبرا متزايد الأهمية للمناقشات التي تركز على التنمية للبلدان والمناطق المتأثرة بالنزاعات، استنادا إلى الأولويات الوطنية. وساعدت الإحاطات الأكثر تواترا التي قدمها المنسقون المقيمون على تعزيز التفاهم بشأن الدور الهام للتحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في دعم الأولويات الوطنية لبناء السلام.

الشكل السادس

### مقدمو الإحاطات من الأمم المتحدة في اجتماعات لجنة بناء السلام المعقودة في عام 2021

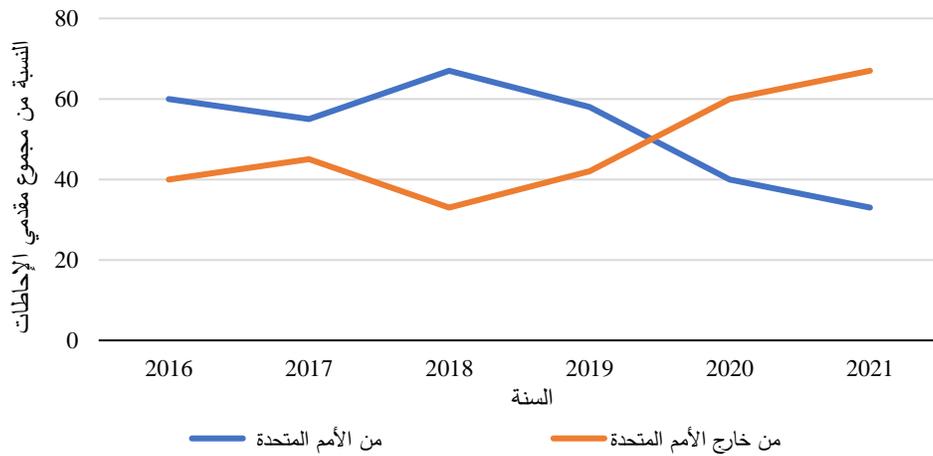


## جيم - تعزيز الشراكات

40 - في عام 2021، عززت اللجنة الاتجاه نحو زيادة العمل مع الشركاء من خارج الأمم المتحدة، على النحو المبين في الشكل السابع، حيث شكل مقدمو الإحاطات من خارج الأمم المتحدة 67 في المائة من جميع مقدمي الإحاطات في اجتماعات اللجنة.

الشكل السابع

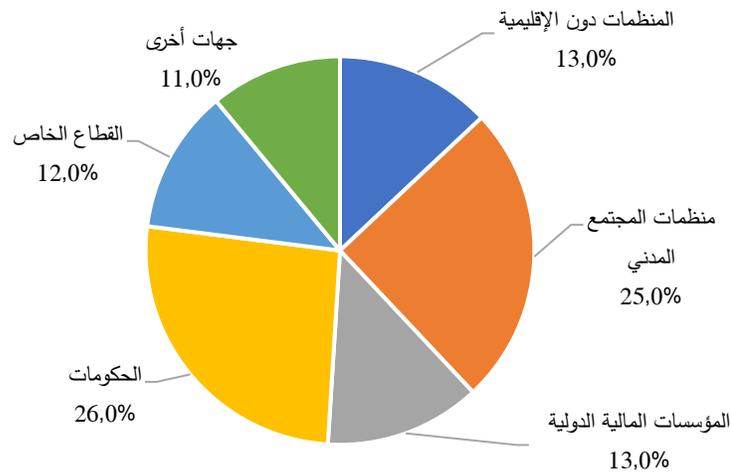
مقدمو الإحاطات من الأمم المتحدة ومن خارجها في اجتماعات لجنة بناء السلام منذ عام 2016



41 - وفي عام 2021، كان من بين الشركاء من خارج الأمم المتحدة الذين قدموا إحاطات في اجتماعات للجنة (كما هو مبين في الشكل الثامن) مسؤولون حكوميون ووطنيون ومحليون؛ ومنظمات إقليمية ودون إقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة خليج غينيا؛ ومنظمات من المجتمع المدني؛ ومؤسسات مالية دولية (بنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)؛ وشركات من القطاع الخاص. ودعي الأمين العام لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة لأول مرة إلى المساهمة في أعمال اللجنة، وذلك خلال اجتماع بشأن بناء المؤسسات. وقدم كذلك ممثلون لأوساط أكاديمية ومراكز فكر وخبراء مستقلون إحاطات في الاجتماعات (مدرجون تحت "جهات أخرى" في الشكل الثامن أدناه).

الشكل الثامن

أنواع مقدمي الإحاطات من خارج الأمم المتحدة في اجتماعات لجنة بناء السلام في عام 2021، كنسبة مئوية من مجموع مقدمي الإحاطات من خارج الأمم المتحدة



42 - وعملت اللجنة لأول مرة مع منظمة التجارة العالمية. ففي 25 آذار/مارس، شارك رئيس اللجنة في الاجتماع الافتتاحي لشبكة التجارة من أجل السلام، التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية كمُنبر لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة المعنيين لاستكشاف مجالات التعاون والعمل، في إطار ولايات كل منهم، من أجل دعم الدول المتأثرة بالنزاعات المرتبطة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف كمسار لتحقيق السلام المستدام والتنمية والرفاه الاقتصادي.

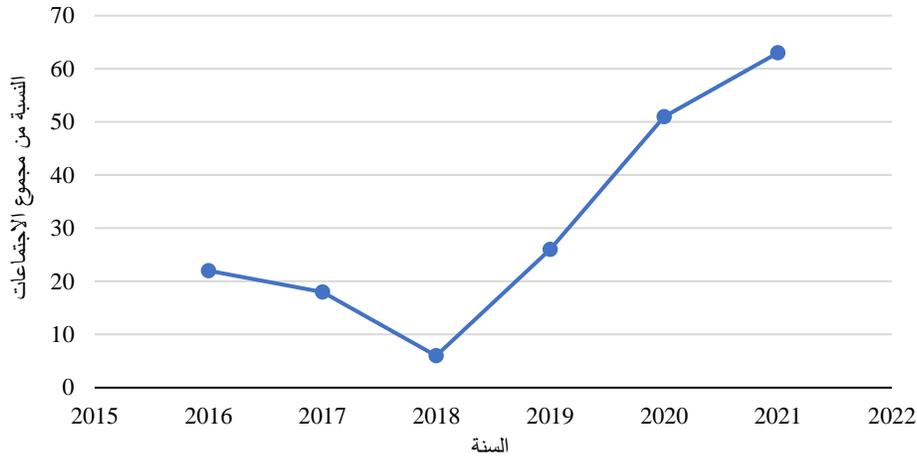
43 - وبعد سنوات من التشجيع على تقديم الدعم للتقييمات والتحليلات للمخاطر التي تجرى بالشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، وتتبع هذه الدعم، عقدت اللجنة في 16 تموز/يوليه اجتماعا بشأن استجابات الاقتصاد الكلي لحالات النزاع، مع إحاطة قدمها صندوق النقد الدولي بشأن استراتيجيته الأولى المعنية بالدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ورحبت الدول الأعضاء بتركيز الصندوق على العمل مع الشركاء في بيئات بناء السلام، وأقرت بضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون والشراكات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ولا سيما في وقت أصبحت فيه جائحة كوفيد-19 أزمة اقتصادية في العديد من البلدان.

44 - وواصل ممثلو الاتحاد الأفريقي المشاركة في مناقشات اللجنة الخاصة ببلدان ومناطق ومواضيع بعينها، حيث قدموا مداخلات بوصفهم من أعضاء حلقات النقاش ومن الحضور. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة اجتماعهما الاستشاري غير الرسمي الرابع خلال أسبوع الاتحاد الأفريقي للتوعية بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وركز الاجتماع على الدعم في مجال بناء السلام لعمليات الانتقال السياسي الجارية حاليا في أفريقيا. وفي بيان صحفي مشترك صدر لاحقا، شدد أعضاء المجلس واللجنة على أهمية اتباع نهج شاملة ومنسقة ومتدرجة إزاء أنشطة بناء السلام في أفريقيا خلال عمليات الانتقال، مع مراعاة احتياجات البلدان على المديين القصير والطويل ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، ملاحظين مع القلق اتجاه انتكاس عمليات الانتقال في جميع أنحاء القارة. ورحبوا بإنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات والاجتماع المزمع عقده لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الأمن المناخي. ودعوا إلى إجراء تبادلات على نحو أكثر تواترا بين الهيئتين الحكوميتين الدوليتين ومواءمة برنامجي عملهما بصورة استراتيجية.

45 - ونظرا لأن أحد الأغراض الرئيسية للجنة هو الجمع بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما أصحاب المصلحة الوطنيين، واصلت اللجنة في عام 2021 تشجيع المساهمة الهامة للمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، في جميع مراحل بناء السلام والحفاظ عليه، مما أدى إلى زيادة معدل مشاركة ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص في اجتماعاتها. وعلى النحو المبين في الشكلين التاسع والعاشر أدناه، ارتفعت النسبة المئوية لاجتماعات اللجنة التي شملت مقدمي إحاطات من المجتمع المدني من 51 في المائة في عام 2020 إلى 63 في المائة في عام 2021، في حين زادت النسبة المئوية لاجتماعات اللجنة بمشاركة القطاع الخاص من 19 في المائة في عام 2020 إلى ما يقرب من 30 في المائة في عام 2021.

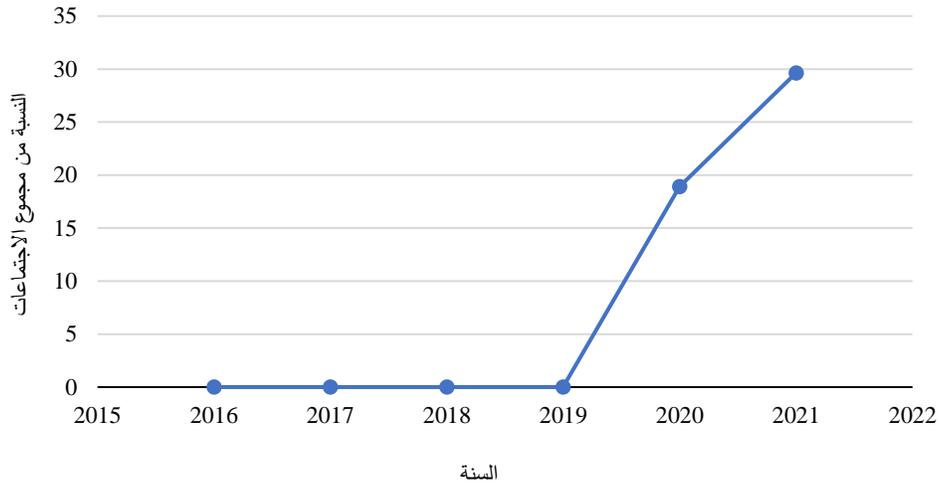
الشكل التاسع

اجتماعات لجنة بناء السلام التي شملت إحاطات مقدمة من ممثلي المجتمع المدني منذ عام 2016



الشكل العاشر

اجتماعات لجنة بناء السلام التي شملت إحاطات مقدمة من ممثلي القطاع الخاص منذ عام 2016



#### دال - تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

46 - في عام 2021، واصل مكتب دعم بناء السلام إطلاع اللجنة على المعلومات الأساسية والمستجدات المتصلة بالأنشطة البرنامجية لصندوق بناء السلام فيما يتعلق بأعمال اللجنة القطرية والإقليمية والمواضيعية. وعقد الرئيس أيضا اجتماعا مخصصا في 28 تموز/يوليه بشأن عمل الصندوق، مع إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام. واستطاعت اللجنة بفضل هذا التبادل المنتظم للمعلومات أن تتابع عن كثب توجيه الصندوق عملياته بسرعة نحو التصدي لتأثير جائحة كوفيد-19 في بناء السلام والحفاظ عليه في سياقات مختلفة. وبالإضافة إلى إطلاع اللجنة على تطور حافظة الصندوق في بلدان أو مجالات عمل محددة، لفت مكتب دعم بناء السلام انتباه اللجنة، في عام 2021، إلى نتائج تقييمات

الصندوق وتقديراته، بما في ذلك استعراض مواضيعي لبناء السلام المراعي للمنظور الجنساني يغطي الفترة 2015-2020، وتقييم للمبادرات في ليبيريا بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ عام 2013، وإجراء عملية مسح بشأن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. وترحب اللجنة بدعوات الأمين العام الموجهة إلى البلدان المؤهلة للاستفادة من مرفق الصندوق لإحياء عملية بناء السلام لكي توجه انتباه اللجنة إلى أولوياتها في مجال بناء السلام، وتشجع على مواصلة هذه الممارسة الجيدة.

#### هاء - النظام الداخلي للجنة بناء السلام وأساليب عملها

47 - واصلت اللجنة عملية استعراض نظامها الداخلي المؤقت وأساليب عملها التي كانت قد بدأتها في دورتها العاشرة، وذلك من أجل زيادة مرونة عملها وفعاليتها. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة، بناء على التوصيات الواردة في مرفق تقريرها عن دورتها الرابعة عشرة (A/75/747-S/2021/139)، بعقد عدد من المشاورات على مستوى الخبراء توجت بمرفق هذا التقرير.

48 - وشرع رئيس اللجنة في ممارسة عرض تقرير عن أنشطته على أساس منتظم، بروح من الشمولية والشفافية، لإبقاء أعضاء اللجنة على علم بالإجراءات المتخذة للوفاء بولاية اللجنة وأولوياتها.

#### رابعا - جدول الأعمال التطلعي

49 - من المتوقع، رهن طلبات المتابعة المقدمة من الدول الأعضاء المعنية وتوافر الموارد اللازمة في مكتب دعم بناء السلام لتلبية الطلب المتزايد، أن تعمل اللجنة خلال دورتها السادسة عشرة على دعم جهود بناء السلام في ما لا يقل عن 15 سياقاً خاصاً ببلدان ومناطق بعينها. وسترد هذه التفاصيل في برنامج عمل اللجنة لعام 2022 الذي يمكن، بمجرد الموافقة عليه، أن تطلع عليه الجمعية العامة ومجلس الأمن لتعزيز إمكانية التنبؤ بجدول أعمال اللجنة. وستُتيح الدورة المقبلة فرصاً جديدة للجنة لتواصل تنفيذ القرارات والالتزامات ذات الصلة المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه، بغية تعزيز دعمها للبلدان قيد نظرها، بما في ذلك عن طريق الاستمرار في تحسين تأديتها لأدوارها كجهة استشارية وصلة وصل وداعية إلى عقد الاجتماعات. وفيما يتعلق بدورها الاستشاري، ستواصل اللجنة تقديم المدخلات والمشورة الموجهة في الوقت المناسب إلى الجمعية العامة والمجلس من أجل إثراء المداولات ذات الصلة في هاتين الهيئتين على نحو متسق، بالاعتماد على أعمال اللجنة القطرية والإقليمية والمواضيعية. وفيما يتعلق بدور اللجنة كصلة وصل، فإنها ستواصل دعم تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستواصل اللجنة في هذا الصدد تعاونها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالي بناء السلام والتنمية. وفيما يتعلق بدورها كداعية إلى عقد الاجتماعات، ستواصل اللجنة تقصي سبل تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع التركيز على تقديم الدعم للبلدان المتضررة من النزاعات. وستواصل اللجنة الاسترشاد باستراتيجيتها وخطة عملها الجنسانيتين، إضافة إلى خطة عملها الاستراتيجية للشباب وبناء السلام، والإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا الصدد. وفي هذا الصدد، ستواصل اللجنة استغلال دورها كداعية إلى عقد الاجتماعات وكجهة استشارية لنتيجه للنساء العاملات على بناء السلام وممثلي الشباب من مختلف السياقات منبرا لعرض الخبرات. وتحيط اللجنة علما بالموارد الإضافية اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على العمل القطري والإقليمي.

## أساليب عمل لجنة بناء السلام

يتضمن هذا المرفق توصيات تقرر أن أهدافها ونتائجها تمثل ممارسات جيدة، ويمكن تناولها من خلال عملية غير رسمية. وتقتزن هذه التوصيات بأمثلة ذات صلة بالموضوع. ويتضمن المرفق أيضاً مجالات عمل إضافية من شأن تنفيذها أن يسهم في كفاءة اللجنة ومرونتها. ويمكن للجنة أن تتفقد جميع هذه الإجراءات دون الحاجة إلى تعديل نظامها الداخلي المؤقت، وضمن ولاية القرارات التأسيسية للجنة، وهي قرار الجمعية العامة 180/60 وقرار مجلس الأمن 1645 (2005)، وكذلك قرار الجمعية 262/70 وقرار المجلس 2282 (2016). واستعراض أساليب عمل اللجنة عملية مستمرة، وستستعرض هذه الوثيقة غير الرسمية دورياً، عبر التقارير السنوية للجنة، من أجل الوقوف على القيمة التي تضيفها التوصيات إلى عمل اللجنة.

### التوصيات

1 - القيادة: على اللجنة تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم.

### الإجراءات:

أولاً - وفقاً للتكليف الصادر في الفقرة 5 من كل من قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016) التي تشجع فيها الجمعية والمجلس للجنة على تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم، والبناء على الممارسة المتبعة المتمثلة في أن يعمل الرئيس المنتهية ولايته نائباً للرئيس، مما يكفل الاستمرارية والدعم لقيادتها، ستواصل اللجنة استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم. وأي ترتيب غير رسمي لن يقرر مسبقاً التغيير في عضوية اللجنة الذي يجري كل سنتين، وسينفذ في إطار التناوب الإقليمي للرؤساء، على النحو المبين في المرفق الأول من النظام الداخلي المؤقت للجنة. ويظل قرار اعتماد مرشح لكل وظيفة من اختصاص المجموعات الإقليمية المعنية، وهو متروك للجنة التنظيمية لاتخاذ إجراء بشأنه.

ثانياً - زيادة الاستفادة من نواب الرئيس، بالتشاور مع الرئيس، في تنظيم اجتماعات اللجنة وإجرائها.

2 - أشكال عمل اللجنة: رغم التسليم بقيمة العمل الذي تقوم به اللجنة في جميع تشكيلاتها واجتماعاتها، ينبغي للجنة أن تواصل نظرها في خيارات مرنة لأشكال أخرى للعمل وفقاً للولاية المنوطة بها، منها تعزيز دور اللجنة التنظيمية.

### الإجراءات:

أولاً - الاستفادة بقدر أكبر من اللجنة التنظيمية كمُنبر لعقد المناقشات الخاصة ببلدان ومناطق ومواضيع بعينها، بموافقة جميع البلدان المعنية، وفقاً للقرارات التأسيسية للجنة. وعند عقد مناقشات خاصة بمناطق بعينها، تجري الإشارة إلى الحالات الخاصة ببلدان بعينها بموافقة هذه البلدان، ويجري إطلاع أعضاء اللجنة عليها.

ثانياً - تعزيز اللجنة لكي تكون قادرة على العمل بنمط "هندسي متغير"، يتقرر في إطاره طابع عملها ومحور تركيزه ومدته على أساس مخصص، بموافقة جميع البلدان التي تنظر فيها اللجنة

وبموافقة الدول الأعضاء فيها، من أجل تعزيز كفاءتها ومرونتها، وولايتها لمساعدة الحكومات التي تقيم شراكات مع اللجنة فيما يتعلق بأولويات هذه الحكومات في مجال بناء السلام، حسب الاقتضاء.

ثالثاً - تعزيز دور اللجنة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات عن طريق دعوة شركاء إضافيين للمشاركة في اجتماعاتها. ويمكن أن يضم هؤلاء الشركاء، المقرر دعوتهم بموافقة البلد الذي تنظر فيه اللجنة وموافقة الدول الأعضاء فيها، الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في اللجنة التنظيمية، وممثلي الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية، إضافة إلى القطاع الخاص عند الاقتضاء.

3 - دور الأعضاء: تتسم عضوية اللجنة بالتنوع الشديد، حيث تضم سبعة أعضاء من الجمعية العامة، وسبعة أعضاء من مجلس الأمن، وسبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخمسة أعضاء من البلدان العشرة الأولى المساهمة بقوات وخمسة أعضاء من المساهمين المائتين العشرة الأوائل. ولذلك فإن مشاركة جميع أعضاء اللجنة بصورة أقوى وأكثر اتساقاً ستزيد من تعزيز كفاءة اللجنة.

#### الإجراءات:

أولاً - الاستفادة بقدر أكبر من منظورات الأجهزة التي تنتخب أو تعين أعضاء اللجنة: فإلى جانب اهتمامات بلدان بعينها، تُشجّع الدول الأعضاء التي تنتخبها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على إثراء مداورات اللجنة بمنظورات تلك الهيئات. فعلى سبيل المثال، يمكن للأعضاء إسداء المشورة بشأن أساليب عمل الهيئات التي يمثلونها، ويمكنهم تسليط الضوء على القضايا المواضيعية ذات الصلة الجاري تناولها في هذه الأجهزة، والتي ستضيف قيمة إلى عمل اللجنة وتعزز أوجه التآزر بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية ذات الصلة، مع احترام ولاية كل هيئة. ويُشجّع أيضاً الأعضاء المنتخبون من البلدان العشرة الأولى المساهمة بقوات والمساهمين المائتين العشرة الأوائل على تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة وتلك الهيئات.

ثانياً - تشجيع الأعضاء على إبلاغ الجهات التي يمثلونها بالعمل الذي تقوم به اللجنة في المجالات ذات الأولوية التي لها صلة بعمل أجهزتهم أو مجموعاتهم، وعلى مناصرة بناء السلام والحفاظ عليه. وسيزيد هذا الأمر من إبراز دور اللجنة ويعزز الوضوح بشأن عملها. كما أن من شأن وضع خطة عمل يمكن التنبؤ بها (انظر التوصية 4 أدناه) وتلخيص النتائج على أساس منتظم أن يؤدي إلى زيادة الانتظام في تدفق المعلومات بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً - تشجيع أعضاء اللجنة على المشاركة ودعم عمل الرئيس ونوابه بفعالية، مع تجنب الازدواجية في العمل وتعزيز فكرة وجود لجنة واحدة.

رابعاً - يمكن أن تستكشف اللجنة إمكانية تعيين منسقين غير رسميين يتولون إدارة علاقاتها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة التناوب الإقليمي، استناداً إلى دراسة تجربة تعيين منسق غير رسمي للعلاقات مع مجلس الأمن. ويمكن أيضاً النظر في الاستعانة بمنسقين غير رسميين للعلاقات مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمين المائتين.

4 - **خطة العمل:** من شأن وجود خطة عمل أطول أجلاً يمكن التنبؤ بها بصورة أكبر إتاحة مشاركة الدول الأعضاء على نطاق أوسع في اجتماعات اللجنة.

#### الإجراءات:

أولاً - اعتماد اللجنة خطة عمل سنوية تستند إلى جدول الأعمال المستقبلي الوارد في التقرير السنوي للجنة وتجسد أولويات اللجنة القطرية والإقليمية والمواضيعية. وينبغي أن تتضمن خطة العمل جدولاً زمنياً سنوياً مؤقتاً. وفي منتصف كل شهر، يعمم الرئيس الجدول الزمني المؤقت للشهر التالي بغية تلقي مدخلات واقتراحات من أعضاء اللجنة. ويمكن أن تضاف، إذا لزم الأمر، اجتماعات إضافية لم تكن مقررّة من قبل، مع إتاحة مهلة كافية لذلك.

ثانياً - مراعاة خطة العمل جدول العمل الزمني للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذا الصلة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بأنشطة قد يُلتَمَس فيها الدور الاستشاري للجنة، على سبيل المثال عند طلب مجلس الأمن المساعدة في تحديد المنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام الذي يتجسّد في الولايات المتعلقة بتشكيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واستعراضها وخفضها تدريجياً (انظر S/PRST/2017/27). ففي هذه الحالات، ينبغي للجنة أن تنظم خطة عملها بطريقة تعزز دورها الاستشاري.

ثالثاً - تضمّن خطة العمل تعاملاً أكثر انتظاماً للجنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

رابعاً - تضمّن خطة العمل عقد اجتماعات محددة ومركزة تقوم خلالها بلدان متنوعة (متلقية و/أو ملتزمة للتمويل من صندوق بناء السلام) بعرض خططها الوطنية لبناء السلام.

خامساً - تقرير موعد وموضوع الدورة السنوية للجنة قبل عقدها بوقت كافٍ من أجل تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة بممثلين وافرين من عواصمها.

سادساً - تضمّن خطة العمل الزيارات إلى الميدان؛ وينبغي تعميم مذكرات مفاهيمية بشأن تلك الزيارات قبل أسبوع على الأقل من موعد الزيارة.

5 - **القيام بدور صلة وصل:** يشدد قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016) على أهمية اللجنة في تعزيز الأخذ بنهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام والحفاظ عليه، وفي القيام، من بين مهام أخرى، بدور صلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة. ويسلّم القراران أيضاً بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزّز كل منها الآخر.

#### الإجراءات:

أولاً - استقادة اللجنة على أفضل وجه من أعضائها لتعزيز روابطها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر أيضاً الإجراءات 2-أولاً و 2-ثانياً)، لكي تعالج بفعالية المسائل المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه وتكون مناصرة لبناء السلام والحفاظ عليه.

ثانياً - التماس إقامة حوارات بين رئيس اللجنة ورؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسب الحاجة، وكذلك عقد اجتماعات غير رسمية للجنة مع هذه الهيئات.

ثالثاً - فيما يتعلق بالدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى مجلس الأمن، وإلى جانب عملها حتى الآن، ينبغي أن تقوم، إذا دُعيت إلى تقديم إحاطة إلى المجلس، بإعداد إحاطاتها عن طريق مواءمة خطة عملها مع اجتماعات مجلس الأمن ذات الصلة (انظر الإجراء 3-ثانياً). ويمكن أن تشمل أنشطة اللجنة، في إطار التحضير لهذه الإحاطات، مناقشات مواضيعية داخلية تحسباً للقضايا التي ستجري مناقشتها في مجلس الأمن، وزيارات ميدانية، منها زيارات مشتركة مع المجلس تقوم بها بدعوة منه، لتعزيز منظورات بناء السلام، وتنظيم اجتماعات للتداول مع الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وإضافةً إلى هذه الإحاطات الرسمية، يمكن أن تسدي اللجنة مشورتها خطياً ومن خلال الحوارات التفاعلية غير الرسمية، حسب الاقتضاء.

رابعاً - من خلال هذه الأعمال التحضيرية المسبقة، والصبغة الفريدة لما تتمتع به اللجنة من صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات، يمكنها أن تقيم حوارات مستمرة وأن تعزز جهودها الرامية إلى تزويد مجلس الأمن بالمشورة الموضوعية، حسب الطلب، في المسائل المتصلة بأوجه التأزر بين الأمن والتنمية على سبيل المثال. فالدور الاستشاري الذي تؤديه اللجنة لدى مجلس الأمن يحظى بالتقدير بوجه خاص أثناء نظر المجلس في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، حيث تكون اللجنة في وضع فريد يتيح لها موافاة المجلس بمنظورات واضحة وواقعية المنحى وسارية وذات نوعية في مجال بناء السلام، عند الطلب. وينبغي كذلك مواصلة تعزيز التبادل المنتظم للآراء بين اللجنة والأجهزة الفرعية الأخرى التابعة للمجلس.

خامساً - دعوة اللجنة إلى استخدام الموارد اللازمة لأنشطة بناء السلام استخداماً متسقاً يمكن التنبؤ به ويمكن تتبع مساره، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية، وإلى استخدام أدوات مالية مبتكرة.

سادساً - مواصلة اللجنة أيضاً العمل كصلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، مع إيلاء الاهتمام المناسب للأنشطة المضطلع بها على الأرض.

6 - **أوجه التأزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام:** القيام، مع الحفاظ على استقلالية صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام، بالنظر في سبل تعزيز أوجه التأزر بين اللجنة والصندوق، وضمان مواصلة إطلاع الدول الأعضاء على مشاريع الصندوق الجارية.

#### الإجراءات:

أولاً - استماع اللجنة إلى العروض المقدمة من البلدان التي تتلقى أموالاً من صندوق بناء السلام، وخاصة عند مناقشة خطط بناء السلام ذات الأولوية.

ثانياً - دعوة اللجنة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام إلى حضور اجتماعات اللجنة، عند الاقتضاء.

ثالثاً - سيكون من المفيد أن يقدم مكتب دعم بناء السلام إحاطات منتظمة بشأن أنشطة صندوق بناء السلام خلال اجتماعات اللجنة، وأن تُعمّم وثائق الصندوق على اللجنة على نحو أكثر انتظاماً.

رابعاً - عقد اللجنة اجتماعاً سنوياً للاطلاع على عمل صندوق بناء السلام ولزيادة التعريف بالصندوق.

7 - **التحضير لاجتماعات اللجنة وشكلها وتسييرها ونتائجها:** ينبغي التحضير لاجتماعات اللجنة قبل انعقادها بوقت كافٍ بغية كفالة إجراء مناقشات موضوعية وتيسير تحقيق نتائج ملموسة. ولا بد من ضمان وجود توازن بين متطلبات الشفافية/التوعية وسرية مداوات اللجنة لدى البت فيما إذا كان ينبغي أن يكون الاجتماع مفتوحاً أو مغلقاً. وعلى اللجنة، وعلى جميع اجتماعاتها بأشكالها المختلفة، وبموافقة الدول الأعضاء، أن تعزز الشمولية وتكفل أن تؤدي المشاركة إلى تعزيز تكامل اللجنة التنظيمية وتعزيز مفهوم وجود لجنة بناء سلام موحدة. ويتعين على مكتب دعم بناء السلام مواصلة ضمان وجود آليات لإبلاغ اللجنة التنظيمية بشأن جميع أنشطة اللجنة. ويجب ضمان وجود توازن بين الوقت المخصص لعروض مقدمي الإحاطات والوقت المخصص للمداخلات من الحضور بغية تعزيز التفاعل في المناقشات.

#### الإجراءات:

أولاً - استعادة اللجنة بقدر أكبر من الاجتماعات التي تُعقد على مستوى الخبراء لتباحث الغرض من الاجتماعات التي تُعقد على مستوى السفراء ونتائجها المتوقعة ومتابعتها.

ثانياً - في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، يعمم الرئيس مذكرة مفاهيمية قبل أسبوع على الأقل من موعد عقد الاجتماع.

ثالثاً - في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، ينبغي للرئيس، وبعد التشاور مع البلدان المعنية، أن يعلن ما إذا كانت الاجتماعات ستكون مفتوحة أو مغلقة.

رابعاً - في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، يطلب مكتب دعم بناء السلام من مقدمي الإحاطات أن يقصروا مدة مداخلاتهم على خمس دقائق.

خامساً - خلال اجتماعات اللجنة، يذكر الرئيس مقدمي الإحاطات بأن يقصروا مداخلاتهم على ثلاث إلى خمس دقائق. كما يشجع الرئيس المتكلمين من الحضور على قصر مدة مداخلاتهم على ثلاث دقائق.

سادساً - عند دعوة المشاركين من الحضور للتكلم، يقوم الرئيس، بناء على مشورة من أمين اللجنة، بإعطاء الأولوية لبلدان المنطقة وإيلاء الاعتبار الواجب للبروتوكول وترتيب التسجيل.

سابعاً - نظر اللجنة، بالإضافة إلى الموجزات التي يعدها الرئيس، في الوثائق ذات الصلة حتى تعزز نتائج اجتماعاتها. وينبغي أن تشمل هذه الوثائق، حسب الاقتضاء، بيانات صحفية ورسائل توافق عليها اللجنة. ولتعزيز الإمساك بزمام الأمور وطنياً، ينبغي عند النظر في الوثائق الختامية إيلاء أهمية خاصة إلى الآراء التي يبديها البلد و/أو المنطقة قيد النظر.

ثامناً - التعميم في وقت مبكر بما فيه الكفاية للوثائق التي يتعين على اللجنة الموافقة عليها بحيث يتسنى للدول الأعضاء تقديم آرائها واقتراحاتها.

8 - **التعريف بعمل اللجنة والاتصالات:** يتعين التصدي لنقص الوعي، سواء في الأمم المتحدة أو خارجها، بعمل اللجنة وبخصوص بناء السلام والحفاظ عليه.

## الإجراءان:

أولاً - استكشاف اللجنة السبل الكفيلة بزيادة التعريف باجتماعاتها المفتوحة، وبخاصة المناسبات الرفيعة المستوى مثل الدورة السنوية، وذلك لاجتذاب مزيد من الاهتمام من وسائل الإعلام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنتظر اللجنة في إصدار بيانات صحفية عقب هذه الأنشطة، حسب الاقتضاء.

ثانياً - استكشاف اللجنة السبل الكفيلة بزيادة أنشطتها الجارية على شبكة الإنترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بجميع اجتماعاتها، وزياراتها القطرية.